المملكة المغربية

رئاسة الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد عبد الإله ابن كيران

رئيس الحكومة

****

تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية

****

تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي

الثلاثاء

24 شعبان **1437**

31 مـــــاي **2016**

www.cg.gov.ma

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران عن السؤال المتعلق ب:

تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية

مجلس المستشارين - الثلاثاء **24** شعبان **1437** (**31** ماي **2016**)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- أود في البداية أن أشكركم على طرح هذا السؤال الهام حول تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية.
- وكما لا يخفى، فإن ساكنة الوسط القروي لا تزال جد مهمة رغم التطور المشهود لحركة التمدن، إذ تبلغ، حسب إحصاء 2014، نحو 13.4 مليون (39.6 % من مجموع ساكنة المغرب).
- وقد كان العالم القروي ولا يزال موضوع برامج وتدخلات قطاعية متعددة، حققت نتائج مهمة في كثير من المجالات كالطرق والماء الشروب والكهرباء، وتنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية.
- غير أنه ثمة تحديات لا تزال تواجه بلادنا في مجال التنمية القروية، إن على مستوى الحكامة والمقاربة العامة أو على مستوى البنيات التحية والولوجية إلى المرافق العمومية الحيوية، ناهيك عن ضعف الاستثمارات، مما ينعكس سلبا على تنافسية الاقتصاد القروي وعلى بنياته الإنتاجية والاجتماعية وبالتالي على المستوى المعيشي للساكنة.
- وسأستعرض فيما يلي حصيلة المجهودات المبذولة لتنمية المناطق القروية والجبلية، قبل التطرق إلى المقاربة الجديدة المتبعة في هذا المجال.

أولا ـ الحصيلة الإجراءات والتدابير المتخذة لتنمية المناطق القروية والجبلية:

السيد الرئيس،

- لقد مكنت البرامج التي همت العالم القروي من الرفع من مؤشرات الاستفادة من البنيات الأساسية والولوج إلى الخدمات الاجتماعية بصفة ملحوظة، كما يتبين من الأرقام التالية:
  - بالنسبة للطرق القروية، بلغت نسبة الولوجية 79% سنة 2015 مقابل 34% سنة 1994؛
  - بالنسبة للتزويد بالماء الشروب، بلغت نسبة الربط 95% سنة 2015 مقابل 34% سنة 1994؛
  - بالنسبة للكهربة القروية، وصلت نسبة الربط نحو 99% سنة 2015 مقابل 18% سنة 1995.
- وفي قطاع التعليم، عملت الحكومة على توسيع العرض المدرسي بالوسط القروي والجبلي حيث تم، ما بين الموسمين الدراسيين 2011-2012 و2014-2015، إحداث ما مجموعه 345 مؤسسة تعليمية، و77 مدرسة جماعاتية و194 داخلية.

- كما تم خلال نفس الفترة إصلاح وترميم 519 مؤسسة تعليمية وإنجاز السياجات ل 119 مؤسسة وربط 261 مؤسسة بخدمات الماء والكهرباء وشبكة التطهير حسب الحالة وتعويض 544 حجرة من المفكك.
- وعلى مستوى الدعم الاجتماعي، وصل عدد المستفيدين من مبادرة مليون محفظة ما يفوق 3.91 مليون تلميذ وتلميذة، 63% منهم في العالم القروي.
- أما على صعيد الخدمات الصحية، فقد تم فتح 87 مؤسسة صحية بالوسط القروي ما بين 2012 و2014.
- وتم كذلك خلال نفس الفترة، تخصيص 1.616 منصب جديد لمهنيي الصحة بالوسط القروي (218 طبيب عام و1398 ممرض وممرضة ومولدة)، أضيفت إليها، برسم سنة 2015، 123 منصبا للأطباء العامين و559 ممرض ومولدة. وبالموازاة مع ذلك تم تفعيل برنامج بناء 250 مسكن وظيفي في إطار البرنامج البين-قطاعي للتنمية المندمجة 2011-2015.
- وعلى صعيد آخر، عرفت السنوات الأخيرة ارتفاعا متواصلا في أداء الفرق الطبية المتنقلة، حيث ارتفع عدد الزيارات الميدانية لهذه الفِرق من 5.500 في 2009 إلى أكثر من 12 ألف زيارة ميدانية في 2014.
- أما فيما يخص القطاعات الإنتاجية، فقد ساهم قطاع الصناعة التقليدية في إطار رؤية 2015 في تنويع مصادر الدخل وخلق القيمة المضافة من خلال:
  - إحداث 7 قرى للصناع التقليديين و15 قرية أخرى في طور الإنجاز،
  - وإحداث وتجهيز 62 دارا للصانعة منذ 2010، فيما 20 دارا أخرى في طور الإحداث و12 إضافية مبرمجة برسم سنة 2016،
  - إحداث قاعات للعرض والبيع وتقديم الدعم التقني لنحو 30 جمعية وتعاونية تشتغل في مجالات الفخار والخشب والنسيج والجلد والحدادة وغيرها من الحرف، عبر اقتناء المعدات التقنية.

  - إعداد وتبني مجموعة من العلامات الجماعية للتصديق وتسجيلها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
  - تنفيذ برنامج التكوين المستمر للصناع التقليديين وبرنامج محو الأمية الوظيفية.
- أما في القطاع الفلاحي، فقد مكن مخطط المغرب الأخضر من الرفع من نسبة نمو الدخل الفلاحي الفردي بمعدل 48%. وقد نجح القطاع الفلاحي المغربي في دعم مناعته اتجاه التغيرات المناخية، حيث عرف تأثير الجفاف على نسبة نمو القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا، وهو ما يتبين من تطور مؤشر الانحراف المعياري لمعدل نمو القطاع (قياس حدة تذبذب النمو) الذي عرف تراجعا بنسبة 61% بين الفترتين 1990-1999 و2000-2014.
- ويعزى هذا التطور إلى تنامي حصة المكونات الأخرى خارج الحبوب ذات القيمة المضافة والانتاجية العالية والقليلة التأثر بالجفاف أو المتواجدة بالمناطق المسقية، هذا بالإضافة إلى الحصة الهامة التي يحتلها قطاع تربية المواشي (27,7%) الذي أصبح يلعب دورا محوريا في أداء الاقتصاد الفلاحي.
- وبخصوص تنمية الأقاليم الفقيرة، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله تركز بالأساس على الأقاليم والجماعات الفقيرة. وفي هذا الإطار، يندرج برنامج التأهيل الترابي برسم الفترة 2011-2015، الذي يرمي إلى فك العزلة وتقوية البنيات الأساسية المتعلقة ب 503 جماعة قروية تابعة ل 22 إقليم، بتكلفة إجمالية تناهز 5 ملايير درهم.

- وعلى صعيد آخر، ساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بالإضافة إلى تمويل مجموعة من البرنامج التنمية المندمجة، في تمويل محاربة آثار الجفاف خلال 2010 و2012 و2014، بما مجموعه 566 مليون درهم خصصت لاقتناء ونقل الاعلاف المدعمة لفائدة مربي الماشية المتضررين وكذلك لتوريد الماشية عبر خلق نقط مائية واقتناء شاحنات صهريجيه لنقل المياه، إضافة إلى ما تم رصده لهذا الموضوع برسم الموسم الفلاحي الحالي.

ثانيا- مقاربة الحكومة لموضوع تنمية المناطق القروية والجبلية :

السيد الرئيس،

- تهدف المقاربة التي تبنتها الحكومة إلى:
  - الرفع من قدرة المناطق القروية والجبلية على إنتاج الثروات واستثمار قدراتها الاقتصادية،
  - تسريع وتيرة فك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية،
  - تعزيز الولوج إلى الخدمات الأساسية والعمومية والمنفعية.
- وفي إطار تنزيل هذه المقاربة على مستوى مناطق الواحات والأركان، قامت الوكالة الوطنية لتنمية هذه المناطق بإعداد دراسة مكنت من وضع استراتيجية في أفق 2020 ترتكز على ثلاثة محاور تهدف إلى الارتقاء بهذه المناطق وجعلها جذابة وتنافسية ومستدامة وإحداث 160.000 منصب شغل والرفع من مستوى الخدمات الأساسية لبلوغ المستوى الوطني في أفق 2016 والدولي في أفق 2020.
- وقد تم تقديم هذه الاستراتيجية أمام جلالة الملك حفظه الله، في 4 أكتوبر 2013 بالرشيدية، وتهم تأهيل وتنمية 126 جماعة ترابية موزعة على 16 إقليما بغلاف مالي يناهز 1,11 مليار درهم على مدى ثلاث سنوات ابتداء من 2014.
- أما فيما يخص المناطق الجبلية، فقد تمت بلورة استراتيجية أطلق عليها "البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية"، همت 41 إقليما و738 جماعة.
- ولتحقيق شروط إنجاح تنزيل هذه الاستراتيجيات والرفع من مستوى التنسيق بين مختلف المتدخلين وطنيا ومجاليا، تم تعزيز آليات الحكامة والتدبير بإحداث اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية والتي يترأسها رئيس الحكومة وتضم في عضويتها خمسة عشر (15) قطاعا وزاريا.
- وقد قامت اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، في إطار دورتها الأولى المنعقدة بتاريخ 13 يوليوز 2015، بتحديد التوجهات العامة والمصادقة على البرنامج المندمج لتنمية هذه المناطق ومنهجية إعداد المخططات الجهوية المناسبة و مسطرة انتقاء المشاريع في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.
- وسيمكّن البرنامج الملكي 2016-2022 لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي من سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بهذه المناطق. وقد قدر الغلاف المالي المخصص للبرنامج بمبلغ 50 مليار درهم وعدد المشاريع ب 20.800 مشروع لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون ب 24.290 دوار.

جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران عن السؤال المتعلق ب:

تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي

مجلس المستشارين - الثلاثاء **24** شعبان **1437** (**31** ماي **2016**)

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

- أود بداية أن أشكركم على اختيار موضوع تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوربي.
- ومعلوم أن الاتحاد الأوروبي يعد شريكا استراتيجيا للمغرب. وتستند دينامية العلاقات بين الطرفين إلى كثافة المبادلات الاقتصادية والرؤية الاستراتيجية التي يزكيها القرب الجغرافي وعمق الروابط التاريخية، بالإضافة الى احتضانه لجالية مهمة من المغاربة.
- وقد تسارع تطور العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي خلال العقدين الأخيرين بتوقيع اتفاقية الشراكة سنة 1996 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي. وتشكل هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000، الأساس القانوني للعلاقات بين الطرفين.
- كما انخرطت بلادنا في سياسة الجوار الأوروبية (منذ سنة 2005) والوضع المتقدم (2008) والآلية الأوروبية للجوار (2014) التي توفر دعما للبلدان الشريكة.
- وتم توقيع اتفاقية التبادل الحر في المجال الفلاحي ومنتوجات الصيد البحري، دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 2012. كما وقع الطرفان اتفاقية للحماية المتبادلة ل"المؤشرات الجغرافية"، تروم تمكين الجانبين من "تأمين مستوى عال" لحماية مؤشراتهما المتعلقة بالمنتجات الغذائية.
- وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحفيز المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية والسلع الغذائية ذات جودة عالية التي يتم إنتاجها في المغرب والاتحاد الأوروبي.
- وفي ظل الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، انخرط المغرب في الأوراش المتعلقة بالتقارب التنظيمي والمؤسساتي، من خلال تحديث المنظومة القانونية المغربية وجعلها أكثر انسجاما مع النظام المرجعي للاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف ضمان الاندماج التدريجي في السوق الداخلي الأوروبي.
- ورغم أن التقارب التنظيمي يتطلب قدرة قوية على التكيف مع القواعد والمعايير الأوروبية، إلا أنه يوفر فرصا كبيرة للمغرب لتسريع التحولات الاقتصادية والاجتماعية.
- وسأتطرق فيما يلي إلى واقع المبادلات مع الاتحاد الأوربي، والإجراءات المتخذة لإرساء التوازن في المبادلات الخارجية.

أولا. واقع المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوربي:

السيد الرئيس،

- يعتبر الاتحاد الأوروبي أول زبون لبلادنا بنسبة 63,6% من إجمالي الصادرات، وأول مزود بنسبة 52,7%من الواردات، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع هذه المجموعة حوالي 330 مليار درهم سنة 2015.

- وقد ارتفعت الواردات خلال 2011-2015 ب 22.9 مليار درهم، من 170.2 إلى 193.1 مليار درهم، في حين نمت الصادرات خلال نفس الفترة ب 34.5 مليار درهم، من 102.7 إلى 137.2 مليار درهم. وبذلك فقد تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات بـ 10.8 نقطة منتقلا من 60.3% سنة 2011 إلى 71,1% سنة 2015.
- وتهيمن المنتجات غير الفلاحية على المبادلات التجارية بين الشريكين بـ 85% من مجموع المبادلات منها 56% مخصصة للآلات ومنتوجات النسيج، متبوعة بالمواد الغذائية والمواد الأولية بحوالي 16%.
- وقد بدأ أداء الميزان التجاري في التحسن، بصفة خاصة منذ سنة 2014، بفضل تحسن الصادرات، ولا سيما الصناعية منها.

ثانيا. التدابير الجاري تنفيذها لتحقيق التوازن في التجارة الخارجية لبلادنا :

السيد الرئيس،

- لقد خلصت الدراسات المنجزة في الموضوع إلى ضرورة اعتماد رؤية متكاملة ومنسجمة للنهوض بالتجارة الخارجية تترجم بسياسات قطاعية مندمجة لتطوير وتنويع العرض التصديري واعتماد خطة للترويج له، إضافة إلى الرفع من القيمة المضافة لمنتجاتنا مع تنويع الأسواق الخارجية.
- وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على دعم النسيج الصناعي الوطني لتقوية العرض التصديري من جهة وتشجيع تكامل الأنشطة الصناعية لتقليص الواردات من جهة أخرى، من خلال تنزيل مختلف السياسات القطاعية مع جذب استثمارات أجنبية والعمل على الرفع من درجة استفادة النسيج الاقتصادي الوطني منها عبر تشجيع تحويل التكنولوجيا المرتبطة بها واندماج النسيج الإنتاجي الوطني.
- ومن أجل ذلك، يسعى المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية إلى إحداث دينامية وعلاقة جديدتين بين المجموعات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز مكانة القطاع الصناعي كمصدر رئيسي لفرص الشغل، مع ملاءمة الكفاءات مع حاجيات المقاولات.
- ولهذه الغاية، تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف المتداخلين لإطلاق أكثر من 30 منظومة متكاملة (Ecosystèmes) بتمويل من صندوق الاستثمار الصناعي في قطاعات النسيج والسيارات والطائرات والأدوية والكيمياء والميكانيك والبناء وكذا ترحيل الخدمات.
- كما يتواصل العمل على تعزيز المكاسب الاقتصادية للطلب العمومي عبر المقاصة الصناعية والبداية بمجالات الطاقات المتجددة والسكك الحديدية...
- كما تعمل الحكومة على تفعيل إجراءات الحماية التجارية ضد ممارسات المنافسة غير المشروعة عند الاستيراد. وتتخذ هذه الإجراءات شكل تدابير مضادة للإغراق أو تدابير تعويضية أو تدابير وقائية وذلك في احترام تام للالتزامات الدولية لبلادنا.
- كما تم تعزيز من أجل التمكن من الكشف السريع والفعال لممارسات تخفيض الفواتير وواردات المنتجات المقلدة وكذا التحقق من منشأ المنتجات المستفيدة من الأنظمة التفضيلية وتعزيز مراقبة مطابقة المواد المستوردة للمعايير التقنية والصحية.
- وفيما يتعلق بدعم التصدير، أبرمت الحكومة عدة عقود مع المقاولات في إطار برنامج عقود النمو الموجهة للتصدير، الذي يهدف الى تعزيز قدرات المقاولات على التصدير، حيث تستفيد من الدعم المالي والمساهمة في تكاليف إنجاز مخططات العمل. وقد حُددت 375 مقاولة مصدرة أو مؤهلة

للتصدير للاستفادة من البرنامج إلى غاية سنة 2017. كما تم وضع استراتيجية ترمي إلى تجميع وتنمية العرض القابل للتصدير من خلال إحداث 55 اتحادا للتصدير خلال الفترة 2012-2015، عبر تقديم دعم مالي ومساعدة تقنية لإنشاء وتعزيز هذه الاتحادات.

- كما تم بذل جهود لتبسيط إجراءات التعشير وإصلاح الأنظمة الجمركية الاقتصادية حيث تم اعتماد قاعدة معلوماتية "PORT NET" بغية إنجاز المساطر التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- وفي الأخير، ينبغي الإشارة إلى صدور القانون 91-14 الجديد المتعلق بالتجارة الخارجية (7 أبريل 2016) الذي بمقتضاه أصبحت المفاوضات التجارية لأول مرة مشروطة بالمصادقة على توكيل تفاوضي يحدد الأهداف التجارية والاقتصادية والسياسية وكذا نطاق التفاوض والطبيعة العامة للالتزامات والمستوى العام للتنازلات المتبادلة بالنسبة لكل قطاع بالإضافة إلى تحديد إجراءات المواكبة الواجب اتخاذها بالنسبة للقطاعات المعنية بالتفاوض، وذلك بناء على نتائج دراسة الآثار.
- وختاما، يجدر التأكيد على أن الإصلاحات الاقتصادية والتجارية التي عرفتها بلادنا في السنوات الأخيرة ساهمت في تنويع مصادر النمو وتحسين الأداء العام للاقتصاد الوطني، وهو ما يستتبع استكشاف أسواق جديدة واعدة، خاصة في إطار الشراكة جنوب/جنوب التي تحظى برعاية خاصة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.
- وفي هذا السياق، فإننا نعمل على دعم التنافسية الوطنية وتشجيع القطاع الخاص من اجل العمل على استثمار الفرص التي تتيحها الاتفاقيات الحالية والوجهات الجديدة.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.